|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** |  |
| **الاجتماع الأول - جنيف، 17-16 سبتمبر 2019** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-1/3-A** |
| **28 أغسطس 2019** |
| **الأصل: بالروسية** |
| الاتحاد الروسي | |
| مزيد من الخطوات نحو استعراض شامل للوائح الاتصالات الدولية (ITR)  وتحقيق توافق الآراء بشأن نص واحد للوائح الاتصالات الدولية | |

|  |  |
| --- | --- |
| **ملخص** | تتضمن هذه المساهمة مقترحاً من أجل فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية يرمي إلى تحقيق توافق الآراء بشأن نص واحد للوائح الاتصالات الدولية |

مقدمة

راجع المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (دبي، 2012) (WCIT-12) لوائح الاتصالات الدولية. ودخلت صيغة لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 حيز النفاذ في 1 يناير 2015.

واعتمد المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 القرار 4 (دبي، 2012) بشأن الاستعراض الدوري للوائح الاتصالات الدولية الذي ينص في الفقرة *ه)* من *وإذ يأخذ بعين الاعتبار*، على أن "لوائح الاتصالات الدولية تتضمن مبادئ توجيهية رفيعة المستوى ينبغي ألا تتطلب إجراء تعديلات على فترات زمنية متقاربة، إلا أن طبيعة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سريع الحركة قد تقتضي استعراضها بصورة دورية".

واعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد (بوسان، 2014) القرار 146 (المراجَع في بوسان، 2014) الذي يحدد بعض الخطوات الممهدة لإجراء مراجعة محتملة للوائح الاتصالات الدولية، كما اعتمد المجلس في دورته لعام 2016 القرار 1379 الذي ينشئ فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR).

وعملاً بالقرار 1379 الصادر عن المجلس، أجرى فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية استعراضاً للوائح الاتصالات الدولية في الفترة الممتدة من فبراير 2017 إلى أبريل 2018. وقدم فريق الخبراء تقريره النهائي إلى دورة المجلس لعام 2018، مشيراً على وجه الخصوص إلى أنه يوجد رأيان رئيسيان فيما يخص قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية. بيد أن هذا لا يعني أن الرأيين على طرفي نقيض ولا يمكن التوفيق بينهما. والقضية ببساطة هي أن مؤيدي كل رأي يشددون على أن البعض يطبقون لوائح الاتصالات الدولية باعتبارها مناسبة للظروف الحالية للتطور التكنولوجي ومستوياته، في الوقت الذي لا يفعل ذلك آخرون، على أساس أن لوائح الاتصالات الدولية ليست مناسبة.

وبالتالي، إذا اتفقت الأطراف المعنية كافة على نص واحد حالي للوائح الاتصالات الدولية، فسيكون النص الناتج عن هذا العمل مناسباً بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء ومشغلي الاتصالات.

وفي هذا الصدد، استعرض مؤتمر المندوبين المفوضين القرار 146 (المراجَع في دبي، 2018) في 2018 واستعرض المجلس القرار 1379 في دورته لعام 2019 بغية إجراء استعراض شامل للوائح الاتصالات الدولية وتحقيق توافق الآراء بشأن سبيل المضي قدماً فيما يخص لوائح الاتصالات الدولية.

المقترح

نظراً إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي سوى خيارين لمعالجة المسائل الناشئة عن تطبيق لوائح الاتصالات الدولية، ينبغي لفريق الخبراء أن يقرر أيّ خيار منهما يحظى بأكبر قدر من القبول لدى جميع الدول الأعضاء والتركيز عليه باعتباره السبيل الرئيسي للمضي قدماً في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022.

يتمثل ***الخيار الأول*** في انضمام جميع الدول الأعضاء إلى لوائح الاتصالات الدولية (المراجَعة في دبي، 2012).

ويتمثل ***الخيار الثاني*** في مراجعة جزئية أو كاملة للوائح الاتصالات الدولية بغية اعتماد نسخة جديدة للمعاهدة عن طريق توافق الآراء.

في حال إجراء مراجعة جزئية، يمكن من جديد التوصل إلى توافق في الآراء من خلال تحديد ثم إزالة بعض أحكام لوائح الاتصالات الدولية التي تجد الدول الأعضاء صعوبة خاصة في تطبيقها. وسيتيح ذلك للاتحاد والدول الأعضاء توفير الموارد من خلال عقد مؤتمر عالمي "قصير المدة" للاتصالات الدولية.

وفي حال إجراء مراجعة كاملة، إلى جانب تسليط الضوء على الصعوبات، سيكون من الضروري تحديد الأحكام الجديدة ذات الأولوية لإدراجها في النص المنقح الجديد للوائح الاتصالات الدولية.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، يقترح فريق الخبراء أن يُحدد سبيل المضي قدماً بشأن لوائح الاتصالات الدولية على سبيل الأولوية، وتحديداً:

- انضمام جميع الدول الأعضاء إلى نسخة لوائح الاتصالات الدولية المنقحة في 2012؛ أو

- إجراء مراجعة جزئية أو كاملة للوائح الاتصالات الدولية.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_